الأمم المتحدة

DP/2013/38

Distr.: General
9 August 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٣
(٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نيويورك)

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	المسائل التنظيمية	٣
ثانياً –	البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج ومشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧	٣
ثالثاً –	التزامات التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٩
رابعاً –	تقرير التنمية البشرية	١٠
خامساً –	ترتيبات البرمجة	١١
سادساً –	التقييم	١٢
سابعاً –	البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة	١٥
ثامناً –	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٦
تاسعاً –	متطوعو الأمم المتحدة	١٨

120913 120913 13-42479 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

عاشراً –	بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي	١٩
حادي عشر –	التزامات التمويل المقدَّم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٣
ثاني عشر –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	٢٤
ثالث عشر –	التقييم	٢٦
رابع عشر –	بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي	٢٧
خامس عشر –	المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة	٢٩
سادس عشر –	تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٢
سابع عشر –	الزيارات الميدانية	٣٤
ثامن عشر –	مسائل أخرى	٣٥

أولاً – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢ – وقد أقرّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/L.2) واعتَمَد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ (DP/2013/9).

٣ – وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ في الوثيقة (DP/2013/39) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي http://www.undp.org/execbrd.

٤ – كما وافق المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠١٣/٢٦ على الجدول الزمني التالي للدورات التي سيعقدها المجلس التنفيذي مستقبلاً في عام ٢٠١٣:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣: ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً – البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج ومشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤–٢٠١٧

٥ – في بيانها الافتتاحي الذي أدلت به أمام المجلس التنفيذي، أكّدت مديرة البرنامج حاجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التكيُّف مع عالم يتغيَّر بسرعة في ضوء ما يلاحَظ من فترات تجمع ما بين الإثارة والتحدّي في مجال التنمية. وفي هذا الصدد تعمَّقت في تناول التوجيه المهم الذي تتبعه الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧ وجدول الأعمال الإنمائي المتطوِّر لما بعد عام ٢٠١٥ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. كما طرحت نظرة موجزة ومستكمَلة بشأن التعجيل بالغايات الإنمائية للألفية وجدول الأعمال المتطور حالياً لفترة ما بعد ٢٠١٥ وانعكاس هذا كله في مشروع الخطة السابقة الذكر.

٦ – ثم عرضت نظرة عامة للنتائج الرئيسية لعام ٢٠١٢ في سياق الاستعراض المتواصل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣ مؤكِّدة في ذلك على أوجه النجاح التي تحققت في مجالات الحدّ من الفقر والحوكمة الديمقراطية واتّقاء الأزمات والانتعاش والبيئة والطاقة. وفيما يتصل بالفعالية المؤسسية على مدار السنوات الخمس الماضية، نوَّهت بما طرأ من تحسُّن

في مجالات التوظيف والشفافية والمساءلة ونظم التخطيط الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك عرضت لنتائج التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية.

٧ - ولدى عرضها لمشروع الخطة، وجَّهت الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي ولمجتمع الدول الأعضاء بشكل عام على مشاركتهم الفعّالة والبنّاءة في عملية الصياغة. كما طرحت معالم الأهداف الرئيسية للخطة فتطرّقت إلى الرؤية المطروحة والنتائج المقترحة ومجالات العمل ونسق الشراكات، والإجراءات المتعلقة بالتحوُّل المؤسسي وما يصاحب ذلك من مشروع الإطار المتكامل للنتائج والموارد مؤكّدة على مجالات العمل التي ستركز عليها الخطة الجديدة من أجل إقرارها بصورة نهائية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

٨ - وفيما يتصل بالتمويل، أعربت عن تقديرها لمانحي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين واصلوا مساهماتهم برغم التحدّيات المالية وما يتصل بها من تحدّيات، واستعرضت الحاجة إلى توافر موارد أساسية يمكن التنبؤ بها بحيث تتصف بكونها ''كتلة حرجة'' فضلاً عن موارد غير أساسية معزَّزة. ثم أورَدت معلومات مستكملة عمّا وصل إليه الحال بشأن عمليه الكشف العلني عن تقارير المراجَعة الحسابية وغير ذلك من مبادرات الشفافية والمساءلة. وفي ختام بيانها عرضت بصورة خاصة للمعاناة المستمرة للشعب في الجمهورية العربية السورية وأعلَنت دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توجيه نداء من أجل استجابة أوسع نطاقاً لهذه الحالة بما في ذلك تقديم الدعم إلى البلدان المجاورة المتضررة.

٩ - وقامت المستشار الأقدم، لفريق الاستراتيجية وتنفيذ التغيير، بتسليط الأضواء على التغييرات الرئيسية التي طرأت على مشروع الخطة وهي: (أ) مزيد من التركيز مشفوعاً بتوحيد الرؤية إزاء القضاء على الفقر والحدّ من اللامساواة والإقصاء؛ (ب) تخفيض النتائج من ٢٥ نتيجة إلى سبع نتائج و (ج) تركيز إضافي على المستوى القطري بحيث لا يزيد الأمر عن أربع نتائج لكل برنامج قطري. ثم استعرَضت الاستجابات الواردة من الدول الأعضاء بالنسبة إلى أمور شتى ومنها: (أ) توضيح بيان الرؤية؛ (ب) إضفاء مزيد من الأهمية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعميم هذا التعاون في مسار الأنشطة الرئيسية؛ (ج) الربط بين وثائق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية؛ (د) توخيّ مزيد من الوضوح في مجالات العمل ونطاقه وخاصة ما يتعلّق بالتحوُّل الهيكلي؛ (هـ) إشارة أكثر وضوحاً إلى مسألة إيجاد فرص العمل وإتاحة سُبل المعيشة؛ (و) تمييز أوضح بين الكوارث والنزاع وإيلاء الأهمية إلى اتّقاء النزاعات. ثم (ز) توضيح النتائج الموروثة باعتبار ذلك إحدى أدوات الإبلاغ خارج نطاق النتائج الإنمائية السبع. ثم أعلنت أن مشروع الخطة التالية سيكون جاهزاً في أواخر حزيران/يونيه على أن تعقبه مشاورة غير رسمية وبعدها يقدَّم

المشروع بصورة نهائية، مشفوعاً بالإطار المتكامل للنتائج والموارد والميزانية المتكاملة، إلى المجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

١٠ - وفي سياق ملاحظاتهم العامة أعربت الوفود عن الترحيب بإعادة تعيين مديرة البرنامج لفترة ثانية، ثم سلّطت الأضواء على التقدُّم المحرز في السنوات القليلة الماضية فيما يتصل ببناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث يصبح منظمة أكثر اتساماً بالطابع الاستراتيجي مع التركيز على النتائج، فضلاً عن اتصافه بالشفافية واتباع نهج المساءلة. وفيما يتصل بالتقرير السنوي أعربت الوفود عن تشجيعها لإجراء المزيد من عمليات التحليل والإبلاغ على أساس النتائج المتحققة في التقارير المقدمة مستقبلاً، مع تدعيم الفعالية المؤسسية وملاحظة أن التعلُّم يشكِّل مفتاحاً لعملية التحوُّل التنظيمي. وطلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن النتائج المتحقّقة من خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٢ وعن الأولويات والخطط السنوية المؤسسية لتنفيذ نهج يقوم على أساس عنقودي من أجل دعم الخدمات المقدَّمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وطلب عدد قليل من الوفود تفسيراً بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي لم يتم تنفيذها بالكامل.

١١ - ومن الوفود ما أعرب عن الانشغال إزاء استمرار الانخفاض في الموارد العادية مع زيادة اعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على موارد غير أساسية مقيّدة ومخصصة. وفي هذا السياق طلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن جهود واستراتيجيات جمع الأموال في حالة وجود المزيد من السلبيات المتصلة بالمساهمات الأساسية، مع حثّ الدول الأعضاء على زيادة الموارد الأساسية وتحسين نوعية الموارد غير الأساسية بما يتيح مزيداً من مرونة استخدامها.

١٢ - وفيما يتصل بمشروع الخطة أشادت الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بعملية التشاور الشاملة والشفافة معربة عن الترحيب بالرؤية الاستراتيجية التي تم صقلها وبهيكل وإطار النتائج الإنمائية السبع ومجالات العمل الثلاثة. وفي الوقت نفسه ألمحت الوفود إلى أن النتائج قد تكون مُغرِقة في الطموح في ضوء المستويات المقدّرة للتمويل، وطلبت مزيداً من التركيز الاستراتيجي على الأولويات الأساسية المستندة إلى توقعات تحليل التمويل. وتم إيضاح الدور الفريد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع تحديد الأنشطة التي يمكن الانسحاب منها ووضوح تقسيم العمل مع الشركاء الإنمائيين وخاصة لصالح غايات التنمية المستدامة والنمو الأخضر. وتساءلت الوفود عن ما ترتبط به الخطة من ”جهود موروثة ونتائج محدّدة قطرياً“ مع ملاحظة أن في هذا ما يخاطر بتخفيف تركيز النتائج الإنمائية الرئيسية السبع.

١٣ - وسلّطت الوفود الأضواء على الحاجة إلى صقل الإطار المتكامل للنتائج والموارد وإلى العمل على أساس ميزانية متكاملة تربط ما بين الموارد الأساسية وغير الأساسية والنتائج المتوقَّعة. ولاحظت أن مجالات العمل الثلاثة واسعة من حيث النطاق مؤكِّدة في ذلك على ضرورة مواصلة التقييم باعتباره أمراً محورياً في ضمان أن تظل مساهمات البرنامج الإنمائي منصبّة على تحقيق نتائج متميِّزة. وفي هذا المضمار أكَّدت الوفود على قيمة وجود مكتب تقييم مدعَّم مع استخدام ما يتصل بذلك من مؤشرات وخطوط للأساس واتباع أهداف مرسومة سواء على صعيد النواتج أو المحصّلات أو الآثار الناجمة، فضلاً عن تبيان المخاطر والتحدّيات. وشجَّعت الوفود على ممارسة عمليات الصقل بالنسبة إلى نظريات التغيير، فيما تطرّق البعض إلى الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع طلب المزيد من المعلومات التي تتسم بطابع عملي أكثر وبتوجُّه أوسع نحو تحقيق النتائج على أن تتصل بمساهمة البرنامج الإنمائي في الوصول إلى النتائج. وطلب عدد قليل من الوفود معلومات مستكملة عن مواءمة المصطلحات المستخدمة عبر الصناديق والبرامج في بناء إطار النتائج، إضافة إلى معلومات عن الجهود المشتركة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في دعم الصلة بين الموارد والنتائج.

١٤ - وشدّدت الوفود على الحاجة لتوخّي الحذر خلال الخطة الجديدة في استخدام المصطلحات التي لم يتم بعد تأييدها على الصعيد الحكومي الدولي للأمم المتحدة ومن ثم لا يمكن اعتبارها محل اتفاق لاستخدامها في المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة.

١٥ - وأكّدت الوفود على أهمية التوافق بين الخطة وبين الولايات الحكومية الدولية ذات الصلة، فيما شددت على أهمية استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بوصفه العمود الفقري للخطة الجديدة، وخاصة فيما يتصل بنهجه التشاركي الذي يُتَّبع من أجل تحقيق القضاء على الفقر، فضلاً عن الالتزامات المحدّدة زمنياً والمبادئ التوجيهية المطروحة من أجل التنفيذ وتقاسم أفضل الممارسات. وفيما يتصل بجدول الأعمال المتطور لما بعد عام ٢٠١٥، اقترحَت الوفود إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الجديدة بوصفه منطلقاً مناسباً من الناحية الزمنية لاستعراض الاستراتيجية الأساسية للبرنامج الإنمائي في هذا الخصوص. وفي الوقت نفسه أكّدت على الحاجة إلى التعجيل ببلوغ الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بما في ذلك استخدام الدروس المستفادة وخاصة فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحيث ينعكس هذا كله في الخطة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك أعربت عن توقُّعها بأن يأخذ البرنامج الإنمائي في اعتباره الاقتصاد الأخضر ونتائج مؤتمر ريو + ٢٠.

١٦ - كما أبدت الوفود تعليقات واسعة النطاق تتصل بأهمية مواصلة التركيز والتعمق من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمر النتائج ومجالات العمل المقترحة بالنسبة للخطة، ومن ذلك: (أ) مزيد من الأهمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللبُعد الجنساني مع تعميم هذا كله في مسار الأنشطة الرئيسية؛ (ب) تعريف المرأة باعتبارها من عوامل التغيير الذي يتصل بها؛ (ج) الميزة النسبية للحوكمة الديمقراطية وخاصة في إطار الأوضاع الهشّة وأحوال ما بعد النزاع؛ (د) توسيع بناء القدرات على الصعيد الوطني لتخفيف وإدارة النزاعات والأسباب الكامنة وراء العنف؛ (هـ) الوجود القطري الواسع في البلدان المعرَّضة لاندلاع النزاعات وللكوارث الطبيعية؛ (و) حقوق الإنسان؛ (ز) التنمية التي تشمل الإعاقة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني؛ (ح) الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي مع برنامج الأمم المتحدة المشتَرك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخاصة ما يتصل بتأمين حقوق الأقليات الجنسية. كما شجَّعت الوفود البرنامج الإنمائي على وضع تعريف لاستراتيجية للشراكات فيما يتجاوز جدول الأعمال التقليدي المتصل بالمعونات وبما يكفل مزيداً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومع المؤسسات المالية الدولية وخاصة في سياق الدول الهشّة إضافة إلى تمكين المرأة.

١٧ - وفيما يتصل بالقضاء على الفقر في مشروع الخطة، أولت الوفود مزيداً من التأكيد على العلاقة بين الفقر والبيئة، وعلى التحوُّل الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل، وعلى التكنولوجيات الجديدة وإتاحة التمويل المتناهي الصغر للفقراء، فضلاً عن الاهتمام الخاص بالتحوُّل الهيكلي وبوتيرة خطى التغيير في أفريقيا. وحثّت الوفود على اتّباع آليات مدعّمة من أجل التنمية المستدامة وتخصيص الموارد للبلدان المتوسطة الدخل حيث تقيم أغلبية الفقراء. وبهذا دعت الوفود إلى إجراء استعراض للترتيبات الجديدة بالنسبة للوجود الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل مع التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض تقاسم المعارف وبناء القدرات.

١٨ - كما أكّدت الوفود على الحاجة إلى اتخاذ ترتيبات للتعاون بين البرنامج الإنمائي وبين مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التقسيم الواضح لعمليات الإبلاغ والمسؤوليات والواجبات، مؤكّدة من جديد على الولاية التي يضطلع بها المكتب المذكور، سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وكذلك على استخدام نتائج التقييم لدى تصميم النهج التشغيلي الذي يتبعه البرنامج الإنمائي إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضحت أن الترتيب المذكور ينبغي أن يكون موضوعاً لمقرَّر

يصدر عن اللجنة الرفيعة المستوى المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٩ - وشددت الوفود على ضرورة أن يتولى البرنامج الإنمائي بثّ ثقافة للتعلُّم وأن يعمل على انعكاس نتائج وتوصيات التقييم في الخطة الجديدة. وأكدت الوفود على ضرورة أن توضَع الدروس المستفادة موضع الممارسة وبطريقة أكثر شفافية، مع توفير الحوافز العملية التي تدفع الموظفين إلى القيام بالتغييرات الضرورية مع إثابة الابتكار في هذا الصدد، على أن يتم هذا كله باعتباره جانباً من الأنشطة الرئيسية. وحثّت الوفود على زيادة العناصر التحليلية والتنبؤية للتقييم، مع توخيّ السرعة والمرونة في الاستجابة إزاء النتائج التي يتوصّل إليها التقييم.

٢٠ - كما نبهت الوفود إلى أهمية إعطاء الأولوية لتحسين النتائج المتحققة على المستوى القطري، مع التركيز على الأنشطة التي تنطوي على أكبر الإمكانيات وصولاً إلى تحقيق الأثر المطلوب في النتائج الإنمائية. وحثّت على أن تكون الأنشطة المبذولة مدفوعة بعنصر الطلب، وأن تستند إلى الأولويات الوطنية وإلى عنصر المِلكية الوطنية على أساس تصميم فعّال لمشاريع تنمية القدرات بحيث تنعكس في أُطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وفي وثائق وخطط عمل البرامج القطرية.

٢١ - وحثّت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم ''توحيد الأداء'' لتحقيق نتائج أكثر اتساماً بالطابع العملي وأكثر كفاءة من حيث التكاليف. وفي هذا الخصوص اقترحت المجالات التالية من أجل التنسيق بين الوكالات ومتابعة تنفيذ الاستعراض الشامل المذكور أعلاه. ومن ذلك: (أ) تحديد المؤشرات المشتركة والعملية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات؛ (ب) تقسيم واضح للواجبات والتكليفات بما في ذلك حلّ النزاعات بالطرق السلمية؛ (ج) المضي قُدماً في مواءمة الممارسات التجارية وإجراءات التشغيل المعيارية ما بين مرحلة التحليل إلى مرحلة التنفيذ. وفي معرض تأكيد الحاجة إلى تمكين المنسّقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، سلَّطت الوفود الأضواء على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مديراً لنظام المنسِّق المقيم، لا بد وأن يتصدّى لمشكلة تضارب المصالح المتأصلة في ممارساته من خلال التحديد الواضح لولاية البرنامج في إطار الخطة الجديدة تعزيزاً لإمكانية إنجاز هذه الولاية بطريقة تجمع بين ممارسة السلطة وتحقيق النزاهة.

٢٢ - وقد رحَّبت مديرة البرنامج بالمناقشة المستنيرة والاستجابات البنّاءة إزاء عملية وضع الخطة الجديدة. وعلى هدي من هذه الخطوط لاحظت أن عدداً من التعليقات التي تم إبداؤها سبقت مراعاتها من خلال المشاورات غير الرسمية، مؤكّدة كذلك على الاهتمام بالتعليقات

التي لم يتم التعامل معها بعد. وشدّدت على المواءمة بين الخطة الجديدة وبين الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ونتائج مؤتمر ريو + ٢٠ ضمن نطاق ولاية البرنامج الإنمائي وعملية تطور جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥. وفي ضوء تأكيد الصلات التي تربط بين التدهور البيئي والقضاء على الفقر، سلَّطت الضوء على ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره أكبر عنصر منفِّذ لبرامج البيئة والطاقة في منظومة الأمم المتحدة. وتطرّقت إلى موضوع إعطاء مزيد من الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وللتفاعل مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب فضلاً عن الدروس المستفادة والتوصيات الناجمة عن التقييمات والشراكات والدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي. وخلصت إلى التأكيد على أن هذا الاجتماع الذي يعقده المجلس يُعَدّ مَعلَماً مهماً على طريق الاتفاق على الخطة الجديدة وعلى الإطار المتكامل للنتائج والموارد والميزانية المتكاملة مُعربة عن التطلُّع إلى الأمام للعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق هذا الهدف.

٢٣ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/١١: الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية والتقرير السنوي لمديرة البرنامج: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٢ والمقرر ٢٠١٣/١٢: مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧.

ثالثاً - التزامات التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - عرض البند نائب مدير البرنامج من خلال طرح نظرة شاملة على استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء الاتجاه التنازلي في الموارد العادية والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات فيما يتصل بالنظر في الخطة الجديدة وتنفيذها. كما عرضت المديرة المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة حالة التزامات التمويل العادي المقدَّم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٣ وما بعده (DP/2013/13).

٢٥ - وأعرب عدد قليل من الوفود عن الانشغال إزاء الانخفاض المقدَّر بنسبة ١٣,٢ في المائة في الموارد العادية وهو ما يقل عن الهدف المرسوم في عام ٢٠١٢، فضلاً عن الانخفاض في الموارد الشاملة والإفراط في الاعتماد على عدد صغير من المانحين من أجل تقديم ما يقدّر بنسبة ٨٥ في المائة من الموارد الأساسية. وحثّت الوفود البرنامج الإنمائي على تجنُّب استخدام الموارد الأساسية في دعم الأنشطة غير الأساسية. وفي ضوء الصعوبة التي تصادفها بعض الدول في ظل المناخ الاقتصادي الحالي من حيث تبرير الارتفاع المتواصل في مستويات الموارد الأساسية، أكّدت الوفود على أهمية اتباع خطة جديدة مركَّزة ومشفوعة باستراتيجية لتعبئة الموارد بحيث تعكس مصادر متنوعة للتمويل، فضلاً عن وجود إطار قوي للنتائج يوضّح

عملياً مساهمة البرنامج الإنمائي مع الإبلاغ بصورة كاملة عن نتائج وفعالية الأنشطة التي يتم تنفيذها.

٢٦ - وفي معرض تكرار دعوة الاستعراض الشامل للدول الأعضاء بأن تجعل المساهمات غير الأساسية مرنة ومتوافقة مع الأولويات الاستراتيجية لبلدان البرامج ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن زيادة المساهمات الأساسية، حثّت الوفود على المزيد من تقاسم عبء التكاليف فيما بين المانحين التقليديين وغير التقليديين، وشدّدت على تحقيق التقدُّم في تعريف عبارة ''كتلة حرجة'' من الموارد العادية مع سائر الصناديق والبرامج. وسلّطت الأضواء في الوقت نفسه على أهمية إضفاء زيادة على مساهمات بلدان البرنامج إلى الموارد الأساسية وفي دعم مبادرات وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنفَّذة على أراضيها بما في ذلك المساهمات العينية مثل مباني المكاتب المعفاة من الإيجار.

٢٧ - وقد وجّه نائب مدير البرنامج الشكر للوفود على تعليقاتها البنّاءة وعرضت للخطوات المتخذة لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ''مناسباً للغرض'' بالنسبة للخطة التالية فيما تطرّقت إلى ما طرأ من تحسينات في مجالات الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج وفي التواصل مع حكومات بلدان البرنامج وإجراء المشاورات مع الدول الأعضاء. وأكّدت على الجهود المبذولة لزيادة أثر البرنامج الإنمائي فيما يتصل بإمكانية تكرار التجارب وسياسة المعلومات وزيادتها والتركيز على أهمية التغيُّر التحويلي لمصلحة الجميع. وسلّمت بضرورة أن تعكس الميزانية المتكاملة الأنماط المختلفة للمساهمات الأساسية وغير الأساسية والحلّ المتصل باسترداد التكاليف. ثم تعمقت المديرة المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في الحديث عن الإجراءات المطلوب اتخاذها لإنشاء شراكات جديدة والحاجة إلى تمويل قابل للتنبؤ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه بما يتيح بدء العمل في المجالات الوارد تعريفها في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٨ - وأتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/١٣: حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لسنة ٢٠١٣ وما بعدها.

رابعاً - تقرير التنمية البشرية

٢٩ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤ قدَّم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية عرضاً مستكملاً بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

٣٠ - وقد أعربت الوفود عن الانشغال إزاء استخدام مفاهيم متصلة بالجنوب والسيادة الوطنية في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ مشدّدة على ضرورة التركيز على النجاحات

الإنمائية التي تحقّقت في الجنوب بالنسبة لإمكانية محاكاتها والاعتراف بمشاركة الجنوب المتزايدة في المؤسسات الاقتصادية العالمية. وكررت الوفود أهمية تجنُّب تحليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب باستخدام نفس المعايير المستخدمة بالنسبة للعلاقات بين الشمال والجنوب أو كبديل عن التعاون بين الشمال والجنوب. أما بالنسبة لتقارير المستقبل، فقد حثّت الوفود على توسيع المشاورات مع الدول الأعضاء التي تتخذ مقارها في نيويورك، فضلاً عن التمييز الواضح بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر المفاهيم السياسية ضمن سياق تقرير التنمية البشرية.

٣١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمستجدات التحضيرات والمشاورات المتصلة بتقرير التنمية البشرية.

خامساً - ترتيبات البرمجة

٣٢ - قدّم لهذا البند المدير المعاون، مدير مكتب الإدارة، كما عرض نائب المدير المعاون وكبير الموظفين الماليين الاستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٣/٤ بشأن ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2013/37).

٣٣ - وأكّد عدد قليل من الوفود على أهمية أن يصبح دعم البرنامج الإنمائي استراتيجياً بحيث يحصل على موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من مصادر أطراف ثالثة، ومنها مثلاً المصارف الإقليمية والمصارف المتعددة الأطراف وصناديق التعاون الثلاثي والصناديق الموجَّهة إنمائياً، مؤكدين على ضرورة أن تركز خدمات برنامج الاقتصاديين والدعم الإنمائي على التدخُّلات الاستراتيجية فيما ينبغي تغطية المساعدة التقنية التقليدية على مستوى البرامج القطرية. وأضافت الوفود موضِّحة أن هذا ينطبق كذلك على مكتب الدراسات الإنمائية في سياق البرنامج العالمي. وطلبت الوفود الاطلاع على رقم الاعتماد المقتَرح لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومبرِّر ذلك الرقم والآثار المترتبة على الموارد الأساسية، فضلاً عن مبرِّر الاعتمادات السابقة.

٣٤ - وأكّد المدير المعاون، مدير مكتب الإدارة من جديد على أن الاستثمارات المقدّمة للصندوق سوف تتيح مزيداً من تكامل الأنشطة وتعزيز ولاية الصندوق، وذكر أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل مع الصندوق بشأن إسقاطات تعبئة الموارد. وعرض نائب المدير المعاون، كبير الموظفين الماليين للخطوات القادمة التي من شأنها وضع اللمسات النهائية على اقتراح الصندوق تمهيداً لعرضه على المجلس في دورته العادية الثانية. كما تكلّم عن مبرر

الاعتماد المتصل بالصندوق معرباً عن الترحيب بتلقي اقتراحات من جانب الدول الأعضاء من أجل تحديد مبلغ ملائم لاعتماده.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠١٣: الاستجابة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لسنة ٢٠١٣ وما بعدها.

سادساً - التقييم

٣٦ - عرض مدير مكتب التقييم التقرير السنوي الصادر بشأن التقييم (DP/2013/16). كما عرضت استجابة الإدارة المديرة المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة.

٣٧ - وعاودت الوفود من جديد القول بأن التقييم أمر جوهري بالنسبة للأداء ولاكتساب ثقة الأطراف صاحبة المصلحة في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشجّعت البرنامج على تبنّي ثقافة تضم إطار النتائج والموارد المتكامل للخطة الجديدة. وأكّدت كذلك على ضرورة أن تكون للخطة الجديدة خطة التقييم الخاصة بها مقترحة أن تشمل تقارير المستقبل تحليلاً تجميعياً لنتائج وتوصيات التقييم وللدروس الشاملة المستفادة في هذا الصدد.

٣٨ - على أن الوفود أعربت عن شواغلها بشأن زيادة عدد التقييمات اللامركزية التي ما زالت تتسم بنوعية منخفضة، فضلاً عن انخفاض معدل الإنجاز على مستوى كبار المديرين الميدانيين للدورة التدريبية للتقييم التي تمت عبر الاتصال الإلكتروني المباشر، إضافة إلى انخفاض عدد التقييمات المتعلّقة باتّقاء الأزمات والتعافي، وضرورة أن تنعكس نتائج التقييم في الخطة الجديدة. وتساءلت الوفود عمّا إذا كان متاحاً للدول الأعضاء أن تتواصل مع قاعدة بيانات المنظمة بشأن تصنيفات الأداء ونتائج تقييمات المشاريع.

٣٩ - وشددت الوفود على الحاجة إلى توفير الموارد المالية والبشرية الكافية من أجل النهوض بمهمة التقييم فيما سلّطت الأضواء على انخفاض الموارد المخصصة لهذا الأمر، وعلى تدنّي قدرة الرصد والتقييم على مستوى المكاتب القطرية. وعلى هذه الأسس أرادت الوفود معرفة الأسلوب الذي ينتوي به البرنامج الإنمائي تحقيق هدفه المتمثّل في بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة من الامتثال للتقييم عبر الوحدات البرنامجية.

٤٠ - وحثّت الوفود على تعزيز قدرات الدعم الوطنية في مجال التقييم، وعلى زيادة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وخاصة بالنسبة إلى التقييمات المشتركة على مستوى المكاتب

القطرية مع الإبلاغ عن مثل هذه الجهود. وطلبت إدراج منظور جنساني مستقبلاً ضمن جميع التقييمات والتقارير المستقلة المتعلقة بأداء البرنامج الإنمائي.

٤١ - وشجّعت الوفود البرنامج الإنمائي على مشاطرة أدواته التدريبية في مجال التقييم. وفيما يتصل بمشاركة مكتب التقييم في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم طلبت معلومات عن التقدّم المحرز في تدعيم قدرات التقييم ووضع المعايير والقواعد المشتركة وتنقيح التكليفات المسندة إلى فريق التقييم التابع للأمم المتحدة وطرائق العمل التي يتبعها في عام ٢٠١٣.

٤٢ - وعرضت المديرة المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، المبادرات المتخذة حالياً لتدعيم الإدارة على أساس النتائج وثقافة التقييم بالبرنامج الإنمائي، مع التأكيد من جديد على الالتزام باستخدام معارف التقييم ودروسه المستفادة بحيث تسترشد بها عمليات صُنع القرار ولا سيما على الصعيد القطري. وأسهب مدير مكتب التقييم في الحديث عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه رئيساً مشاركاً لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك عن البُعد الجنساني في التقييمات، وعن الخطوات المتخذة مستقبلاً لمتابعة استعراض النظراء الذي تمّ مؤخراً لمكتب التقييم، فضلاً عن الاتفاق على مناقشة نتائج الاستعراض المذكور مع المجلس التنفيذي في اجتماع غير رسمي. وأكّد كذلك على أن النهج المستند إلى النتائج في الخطة الجديدة سوف يعين على تقييمه خلال التنفيذ وبعده.

٤٣ - وعرض مدير مكتب التقييم التقارير الصادرة بشأن التقييمات الثمانية المستقلة بالترتيب التالي: تقييم البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣ (DP/2013/19)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لأفريقيا (DP/2013/21)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (DP/2013/23)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/2013/27)؛ تقييم البرنامج الإقليمي للدول العربية (DP/2013/25)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2013/29)؛ تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2013/31)؛ وتقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2013/17). وعرضت المديرة المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة استجابة الإدارة.

٤٤ - وذكرت الوفود أنها كانت تفضّل أن تشمل جميع التقييمات مزيداً من تحليل الهياكل والموارد الحالية والأثر الممكن أن ينجم عن التخفيضات التي طرأت على التمويل الأساسي؛ ومن ذلك مثلاً ما إذا كان توازن استثمارات الموارد وهيكل المراكز الإقليمية ملائماً. وفي

ظل أية ظروف تشكّل فيها الموارد المتناقصة خطراً فعلياً يتهدد النتائج. وطلبت الوفود كذلك إيضاحاً بشأن الإجراءات المزمع اتخاذها والأُطر الزمنية المحددة في استجابة الإدارة إزاء تقييمات البرامج الإقليمية.

٤٥ - وشدّدت الوفود على أن التصوّر الراهن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسم بردّ الفعل والتشتت والطابع المرحلي في النهج الذي يتّبعه. وفي هذا المضمار أكّدت الوفود على الحاجة إلى أمور شتّى منها: (أ) توجيه أقوى على الصعيدين الإقليمي والقطري؛ (ب) وضع استراتيجية شاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يسترشد بها التكامل بين جميع البرامج؛ (ج) مزيد من التواؤم على مستوى قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (د) انعكاس توصيات التقييم في الخطة الجديدة. كما طلبت الوفود من البرنامج الإنمائي المبادرة على وجه السرعة إلى تنفيذ توصيات التقييم وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة من خلال وضع ترتيبات تعاونية مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك ما يتم من خلال طرح المبادئ التوجيهية والآليات التشغيلية اللازمة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والقطري، مع رسم خطوط واضحة لعمليات وضع التقارير وحالات المساءلة ذات الصلة.

٤٦ - كما شددت الوفود على أولوية الحاجة إلى تحسين الأداء الإداري والبرنامجي على الصعيد القطري من أجل التصدّي لمسألة المشاريع الصغيرة التي لا تنجم عنها آثار أوسع نطاقاً أو التي تفتقر إلى صلات مع عمليات السياسات الوطنية. وفي هذا الخصوص أعربت عن الرغبة في اتباع استراتيجيات تنفيذ صريحة تشمل توجيهاً يسترشد به المديرون ونظاماً يتولّى في إطاره كبار المديرين مراجعة حالة التنفيذ وإجراء التعديلات التي تكفل تخطّي التحدّيات. وسلّطت الوفود الأضواء على أهمية تحقيق المزيد من التوافق فيما بين برامج المكاتب القطرية والطلب الوطني ونتائج الاستراتيجيات المؤسسية، واقترحت استعراضاً للموارد المالية والبشرية على الصعيد القطري بحيث يشمل توضيحاً للمهام ذات الصلة. ودعت إلى دمج البرامج الإقليمية ضمن أُطر النتائج المتحققة على الصعيد القطري مع التأكيد على الدور الأساسي للبرامج العالمية والإقليمية باعتبارها تكفل تقديم الدعم للمكاتب القطرية.

٤٧ - وفيما يتصل بالبرامج العالمية والإقليمية، أعربت الوفود عن الانشغال إزاء ما تحولت إليه الخدمات الاستشارية العالمية لتصبح بديلاً عن احتياجات المكاتب القطرية من الموظفين. وفي هذا الخصوص أعربت عن الترحيب بوضع استراتيجية مؤسسية لتوجيه الخدمات

الاستشارية، وطلبت اعتماداً ملائماً من الموارد لصالح الخدمات الاستشارية المقدَّمة على الصُعد القطرية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن تمييز واضح بين مهام السياسات وبين الخبرة الاستشارية أو التقنية مؤكدة على أهمية التنسيق بين البرامج العالمية والإقليمية من أجل تجنُّب حالات الازدواجية ولتحسين سُبل التآزر في هذا المضمار.

٤٨ - وفيما يتصل بإعداد البرامج الإقليمية الجديدة بحيث تنعكس في الخطة الجديدة، دعت الوفود إلى توثيق التعاون مع الدول الأعضاء والبلدان في المناطق ذات الصلة فيما يتصل بتعريف الأولويات والأنشطة وكفالة تعبئة الموارد الكافية ومعالجة المشاكل العابرة للحدود والمشاكل المتعلقة ببلدان محدّدة، كما أكّدت على ضرورة المواءمة بين البرامج العالمية والإقليمية الجديدة وبين الخطة الجديدة.

٤٩ - وقد أكّد من جديد كل من المديرة المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة وكذلك مدير مكتب التقييم على أهمية التعلُّم من التقييمات ومواصلة حوار مفتوح مع المجلس التنفيذي.

٥٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/١٥: تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سابعاً - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٥١ - قدمت البند نائب مدير البرنامج. وعرض المدير المعاون، مدير مكتب السياسة الإنمائية التقرير المتعلّق بأداء ونتائج البرنامج العالمي ٢٠٠٩-٢٠١٣ (DP/2013/14) وتمديد البرامج القطرية (DP/2013/15). كما أسهب مديرو البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحديث عن البرامج كل من منظوره الإقليمي.

٥٢ - ولدى طلب المزيد من التحليل في التقرير، ومن ذلك مثلاً النتائج المتجمِّعة بشأن الأثر الناجم، طالبت الوفود بإطار قويّ للنتائج بحيث يتواءم مع إطار النتائج والموارد بالخطة الجديدة في البرنامج العالمي المقبل. وحثّت الوفود على دعم الخدمات الاستشارية المقدَّمة في مجال السياسات والمجالات التقنية مع إيجاد الحوافز الدافعة نحو الإصلاح وتقديم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في مجال ''توحيد الأداء''.

٥٣ - واستعرض المجلس التنفيذي ما مجموعه ١٠ من مشاريع البرامج القطرية وهي: منطقة أفريقيا - بنن، بوروندي، توغو، جمهورية الكونغو، رواندا، النيجر، ونيجيريا؛ منطقة آسيا والمحيط الهادئ - بوتان؛ منطقة الدول العربية - مصر؛ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - كوبا.

٥٤ - وتم على أساس استثنائي اعتماد مشروع البرنامج القطري المشترك لرواندا، ومشروع البرنامج القطري لمصر. وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لسنة واحدة بالنسبة إلى أفغانستان، أنغولا، فنزويلا، وكينيا. كما اعتمد التمديدات الثانية لسنة واحدة للبرنامجين القطريين لكل من غينيا - بيساو ومالي. واعتمد التمديدات الاستثنائية للسنة الثالثة للبرامج القطرية لباراغواي، تونس و مدغشقر وتمديد السنتين للبرنامج القطري لكوت ديفوار وتمديد السنتين ونصف للبرنامج القطري لجنوب السودان.

٥٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/١٤: تقرير عن البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣ وأحاط علماً بمشاريع البرامج القطرية.

ثامناً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٦ - عرضت نائب مدير البرنامج البند من خلال التطرُّق إلى إدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعم الصلات التي تربط بين المنظمتين، بما في ذلك ما يتم من خلال الولاية المالية الفريدة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وأفاد الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن النتائج المتحقّقة في عام ٢٠١٢ (DP/2013/33) وعن مشاورات الأطراف صاحبة المصلحة فيما يتصل بسيناريوهات مستقبل الصندوق المذكور. وسلّط الأضواء على النتائج الملموسة التي تحققت في مجال البرمجة، بما في ذلك وضع أدوات جديدة للتمويل في مجال التمويل الإنمائي المحلي والتوسع في البرامج المواضيعية العالمية المنفذة في مجال الشمول المالي، فضلاً عن التقدُّم المحرز في مجال الشراكات والدعوة. واستعرض النتائج الرئيسية الناجمة عن مشاورات الأطراف المعنية، التي أكّدت من جديد قيمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الرأسمالية في إطار هيكل المعونة الراهن وحددت الفرص التي تناسب ولاية الصندوق. ولدى عرض العملية المستهدَفة لصياغة مشروع الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ذكر أنه سيتم صياغته على أساس الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثم وجّه الشكر إلى إدارة البرنامج وإلى المانحين من القطاعين العام والخاص على تعاونهم الفعّال مع الصندوق كما شكر موظفي الصندوق على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

٥٧ - وسلّمت الوفود بنجاح صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تعبئة الدعم المالي من القطاع الخاص وفي تحقيق النمو الشامل في الإيرادات والتنفيذ باعتبار ذلك آية على الثقة في برامج الصندوق. وفي الوقت نفسه أعربت الوفود عن الانشغال بشأن الاختلال بين الموارد العادية والمساهمات غير الأساسية، مشدّدة في ذلك على مشكلة اعتماد الصندوق على

قلة قليلة من المانحين في توفير موارده الأساسية، وعلى التحدّي الذي يمثّله التوصُّل إلى ''كتلة حرجة'' في مجال التمويل الأساسي. وفي هذا الصدد أثارت الوفود الاهتمام إلى إمكانية إصابة الصندوق بالضعف في تجميع الموارد وفي الاضطلاع بالبرمجة على صعيد أقل البلدان نمواً في وقت يتعيّن فيه مضاعفة الجهود من أجل بلوغ الغايات الإنمائية للألفية وفيما يتصل بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٨ - وحثّت الوفود الدول الأعضاء وسائر المساهمين على تقديم المزيد من الموارد الأساسية، مؤكِّدة من جديد على النتائج المتحققة من خلال مشاورات أصحاب المصلحة ومقترحة زيادة سنوية يبلغ حدها الأدنى ١٠ ملايين دولار من الموارد الأساسية لتجنُّب حدوث سيناريو سلبي. وأكّدت الوفود على الحاجة إلى الأخذ بسياسة انتعاش واقعية ومرنة بالنسبة للمساهمات المتأتية من القطاع الخاص، مع التشديد على ضرورة أن تتحمّل المشاريع ما تتكبّده من تكاليف إدارية.

٥٩ - وارتأت الوفود أن الدعم المقدَّم إلى الطامحين من منظمي المشاريع في أقل البلدان نمواً يمثل أمراً جوهرياً، وشجّعت على المزيد من إنشاء الشراكات مع المجموعات الإنمائية، ومن ذلك مثلاً البنك الدولي، ومع القطاع الخاص بما في ذلك ما يتم من خلال المبادرة إلى التواصل من أجل التأثير على المستثمرين. وطلب عدد من الوفود تقديم المزيد من دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى أقل البلدان نمواً في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة والاستثمارات العامة.

٦٠ - وقد وجّه الأمين التنفيذي الشكر إلى الوفود على تعليقاتها مؤكِّداً على أنها تتجاوب مع التعليقات التي سبق وأن تردّدت خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة ومرحِّباً بالمزيد من هذه التبادلات في المعلومات والمشورة والمدخلات. وأكّد من جديد ثقته في مواصلة اتباع نهج يقضي بتعدد أصحاب المصلحة وخاصة لدى صياغة الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ثم شكر المانحين على دعمهم المتواصل للصندوق. وأضافت نائب مدير البرنامج الإنمائي أن العمل يجري على قدم وساق بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي لتحقيق تركيز مشترك ومتسق ومبرمَج مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠١٣: تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٢ وتقرير عن مشاورات أصحاب المصلحة بشأن سيناريوهات مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

تاسعاً – متطوّعو الأمم المتحدة

٦٢ – عرضت البند نائب مدير البرنامج الإنمائي موضحة بأن تطوُّر متطوّعي الأمم المتحدة أمر له قيمته الكبرى بالنسبة للمضي قُدماً إلى الأمام، ووجهت الشكر إلى متطوّعي الأمم المتحدة وإلى الموظفين ذوي الصلة على مساهماتهم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى منظومة الأمم المتحدة. وعرض المنسِّق التنفيذي لمتطوّعي الأمم المتحدة تقرير مديرة البرنامج الإنمائي بشأن تطوّر دور ومهمة برنامج متطوّعي الأمم المتحدة منذ بدايته (DP/2013/34). وقدَّم نظرة شاملة على تاريخ متطوّعي الأمم المتحدة منذ بدء عملياته وحتى تطوّر الولاية التي يضطلع بها. وشدّد على أن التقرير أسهم بفعالية في تطوّر الإطار الاستراتيجي الأول لمتطوّعي الأمم المتحدة (٢٠١٤-٢٠١٧) الذي من المستهدَف أن يكون واضحاً ومحدد الهدف على أساس تركيز التخطيط وتوخّي الشفافية وتفعيل المساءلة عن النتائج، فضلاً عن توافقه مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٦٣ – ورحَّبت الوفود بنمو متطوّعي الأمم المتحدة من منظمة تقوم على أساس الاستجابة ليصبح قائداً عالمياً فيما يتصل بالتطوّع لخدمة أغراض السلام والتنمية المستدامة ودعم منظور واسع من أنشطة الأمم المتحدة وخاصة في جهود بناء السلام. وفي هذا المضمار شجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة إشراك متطوعي الأمم المتحدة فيما ينفذه من عمليات التخطيط البرنامجي، وعمليات صُنع القرار ضمن نطاق المنظومة الإنمائية الأوسع. وأكّدت على ضرورة أن تصبح أنشطة التطوُّع متوائمة مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات ذات الصلة مع زيادة عنصر الدافعية والقيادة والمهارات بين صفوف المتطوّعين. كما شجَّعت الوفود على مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في مناقشات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، وعلى توسيع نطاق المشاركة مع بلدان الجنوب مع الانتفاع من الدروس المستفادة من هذه البلدان.

٦٤ – كما أعربت الوفود عن أملها في أن يشكل الإطار الاستراتيجي الأول لمتطوّعي الأمم المتحدة معلَماً بارزاً على طريق تطوّر المنظمة المذكورة وأكّدت على المجالات التالية: (أ) كفاية قدرة الرصد والتقييم والانتفاع من الدروس المستفادة؛ (ب) توسيع الشراكات لتشمل شركاء غير تقليديين؛ و (ج) التواؤم مع دورة التخطيط المعمول بها في الصناديق والبرامج الأخرى. ثم شدّدت الوفود على أهمية أن يصحب الإطار الجديد مصفوفة للنتائج والموارد تحدِّد أهدافاً ومؤشرات عملية وتوضِّح أثر برنامج متطوّعي الأمم المتحدة ومدى فعاليته التنظيمية بحيث ينعكس ذلك في النتائج المفاد عنها. كما شدّدت الوفود على ضرورة أن تصف أهداف البرنامج الأثر المرغوب تحقيقه دون أن تقتصر على طرح النواتج التنظيمية.

٦٥ - وشجَّعت الوفود على أن ينصّب المزيد من التركيز على برامج تطوُّع الشباب في سياق جدول أعمال السنوات الخمس للأمين العام للأمم المتحدة، مؤكِّدة على النجاحات التي تحققت في نُظم التطوُّع بالجامعات واستخدام المتطوعين لصالح منتديات من قبيل مؤتمر ريو + ٢٠ ومجال التعاون الثلاثي مع تشجيع محاكاة مثل هذه المبادرات. وأهابت الوفود بالدول الأعضاء أن تساهم في مواقع شتّى ومنها الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متطوّعي الأمم المتحدة للمتطوّعين الشباب.

٦٦ - على أن الوفود أعربت عن الانشغال إزاء الزيادة المحدودة للغاية في عدد الإناث من متطوّعات الأمم المتحدة، وأكّدت الوفود على أهمية دمج البُعد الجنساني ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد، وعلى الاستراتيجيات الرامية إلى تخطّي التباين بين الجنسين في المنظمات التي تستخدم متطوعي الأمم المتحدة وخاصة في بعثات حفظ السلام. وطلبت الوفود معلومات عن مستقبل متطوّعي الأمم المتحدة بعد إنجاز المهام التي يكلَّفون بها.

٦٧ - وقد شكر المنسّق التنفيذي الوفود على ما قدمته من توجيهات، وعلى موقفها الإيجابي من التقرير ومن وضع الإطار الاستراتيجي. وأكّد من جديد الالتزام بالتركيز على الأثر المرغوب تحقيقه في قياس نتائج أعمال متطوعي الأمم المتحدة. ثم تطرّق إلى التواصل مع الاقتصادات الناشئة في بلدان الجنوب وعلى البرامج التي تركِّز على الشباب، فضلاً عن مناقشات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ وعلى دور المتطوّعين في النُظم الأكاديمية. واختتم بالتأكيد على أن التطوع يُنظَر إليه بصورة متزايدة على أنه ''خيْر عالمي مشتَرك''. وقد أكّدت نائب مدير البرنامج على الالتزام بثقافة التطوُّع وعلى أهمية قياس الأثر الناجم عن أعمال المتطوّعين والترحيب بمزيد من الحوار مع الدول الأعضاء بشأن مسألة التوازن بين الجنسين.

٦٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١٣: تقرير مدير البرنامج الإنمائي عن تطوّر دور ومهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ بدايته.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشراً - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

٦٩ - في بيانه (متاح على http://unfpa.org/public/site/global/home/exbrd/pid/12130)، سلّط المدير التنفيذي الأضواء على ما تحقّق من تقدُّم وانجازات في عام ٢٠١٢ وعلى تحديات المستقبل وعلى جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في إيجاد منظمة أفعَل أثراً وأعمق اضطلاعاً بالمسؤولية. وذكر أنه بعد ٢٠ عاماً من انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أكّد

المجتمع العالمي على أن الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية أمور محورية بالنسبة للتنمية المستدامة. ولاحظ أن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي قاده صندوق الأمم المتحدة للسكان، أتاح فرصة للمساهمة في مستقبل سياسات السكان والتنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وذكر أن المشاورة العالمية لم يقتصر هدفها فقط على المضي قُدماً بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولكنه امتد أيضاً إلى تأكيد دمجه بعمق ضمن جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشكر الدول الأعضاء على دعمها ما قدمته من دعم وتوجيهات لمساعدة الصندوق على تحقيق نتائجه، مركِّزاً بالذات على ثلاثة مجالات: النتائج البرنامجية؛ وبناء منظمة أعمق شعوراً بالمساءلة ثم الربط بين الموارد والنتائج. وشدد على ما يقوم به الصندوق من دعوة إلى المساعدة على وضع جدول أعمال تنظيم الأسرة في مقدمة الاهتمام الدولي مع ملاحظة أن قدرة المرأة على إنجاب الأطفال باختيارها وليس بمجرد الصدفة أدّت إلى تحويل حياة البشر والمجتمعات والبلدان. واسترعى الانتباه إلى ما تحقق من انخفاضات ملموسة في وفيات الأمهات في العديد من البلدان، مع ملاحظة أن التقدُّم لم يكن متكافئاً حيث لا تزال أفريقيا جنوبي الصحراء تشهد نسبة عالية من وفيات الأمهات. وذكر أن الاستراتيجية الإنسانية وإجراءات التشغيل المعيارية المنقّحة أتاحت لصندوق الأمم المتحدة للسكان إمكانية الاستجابة إزاء حالات الطوارئ بصورة أكثر كفاءة وفعالية. وفي معرض ملاحظة التقدُّم الملموس المحرز في الإدارة المالية نوّه بأن صندوق السكان لديه عملية مراجعة حسابية بغير قيود.

٧٠ - كما نوّه المدير التنفيذي بالمبادرات المتخذة لتحسين عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان والاهتمام بالتجديدات والمتابعة المستمرة للأوضاع الإنمائية العالمية المتغيّرة. وذكر أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تضم في جوهرها ''الدائرة المركزية'' التي تجعل من النساء والمراهقين والشباب محوراً لأعمال صندوق السكان، الذي سينفذ برامجه على أساس حقوق الإنسان من أجل المساهمة في تحسين حياة البشر. وأوضح أن الصندوق سيعمل بلا كلل من أجل تقليل الحاجة غير الملبّاة إلى منع الحمل، والحد من وفيات الأمهات، ووقف انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز نوعية الرعاية الصحية للأم ودعم الحقوق الجنسية والإنجابية بين الشباب، والدعوة إلى إقرار الحقوق الإنجابية مع المساهمة في التقليل من العنف المرتكب على أساس جنساني. ولاحظ أن عملية وضع الخطة الاستراتيجية القادمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع ما يرتبط بذلك من ميزانية متكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تحرز تقدّماً واسع النطاق. ثم وجّه الشكر إلى الدول الأعضاء على مشاركتها في العملية وعلى استجاباتها التي تتسم بقيمة كبيرة. وركّز على أمور شتّى من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتصدّي لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان

المتوسطة الدخل، وعلى حالات الإصابة بناسور الولادة، وعلى خطة العمل الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بما يكفل الامتثال لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ثم رحّب بالاهتمام الذي أولاه الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة لمسألة الشباب ولمساواة الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها عناصر أساسية للتنمية المستدامة.

٧١ - وقد أثنت الوفود على البيان الشامل الذي أدلى به المدير التنفيذي وعلى قيادته، كما أثنت على القيادة العالمية التي يتولاها صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم البلدان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر المذكور لما بعد عام ٢٠١٤، إضافة إلى تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠ وخاصة ما يتعلّق بضمان الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وأعربت الوفود عن دعمها لإدراج قضايا السكان ضمن جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وأشارت إلى تأكيد الفريق الرفيع المستوى على تمكين المرأة والفتاة، بما في ذلك الهدف المتمثّل في كفالة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. كما أعربت الوفود عن التقدير للدعوة العالمية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان ولمساهماته فيما يتصل بمنع ممارسة تشويه/قطْع الأعضاء التناسلية للأنثى وفيروس نقص المناعة البشرية والإصابة بناسور الولادة. لكنها أعربت عن الانشغال لأن التقدُّم نحو بلوغ الغاية ٥ من الغايات الإنمائية للألفية ما زال متعثِّر الخطى. وأعربت الوفود عن الارتياح لملاحظة الحالة المالية الوطيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإنْ أعربت عن الانشغال بشأن الاختلال المتزايد بين الموارد العادية الأساسية والموارد الأخرى (غير الأساسية) وشجّعت الوفود الصندوق على تنويع مصادر تمويله.

٧٢ - وشدَّدت بعض الوفود على الحاجة إلى زيادة الدعم المقدَّم من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أقل البلدان نمواً على ضمان استدامة نتائج البرامج. وأكّدت وفود أخرى على الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأثنت بعض الوفود على مساهمات الصندوق إزاء تحقيق التواؤم على صعيد المنظومة بأسرها وعلى اتباع أسلوب ''وحدة الأداء''، كما رحب البعض بالتزام صندوق السكان بزيادة أعماله ذات الطابع الإنساني.

٧٣ - وفي معرض التأكيد على أهمية التقدُّم الذي تم إحرازه في أفريقيا فيما يتصل بالحدّ من وفيات الرُضّع والأطفال والأمهات وتفشّي فيروس نقص المناعة البشرية، نوّهت المجموعة الأفريقية، مع التقدير، بما يقوم به المدير التنفيذي ووجَّهت الشكر لصندوق الأمم المتحدة

للسكان على ما يقدّمه من دعم في تلك المجالات. وفي معرض الثناء على الصندوق باعتباره منظمة للتعلُّم أكّدت المجموعة المذكورة على الحاجة للانتفاع من الدروس المستفادة من التقييمات، كما شدَّدت على ضرورة أن لا تؤثر الموارد المخصصة للتقييم سلباً على الموارد المخصصة للبرمجة.

٧٤ - كما أثنت الوفود على العملية الشاملة والشفّافة التي يتعبها الصندوق في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، ٢٠١٤-٢٠١٧، فضلاً عن صَقل محور التركيز للخطة المذكورة. وأكّدت على أهمية الالتزام بمبادئ المِلكية الوطنية والقيادة الوطنية. وأشادت الوفود بأعمال الصندوق فيما يتصل بتحسين الارتباط بين الاستراتيجية وإطار النتائج للخطة الاستراتيجية الجديدة، مُعربة عن تطلُّعها إلى أن تُوافي بنظرية كاملة للتغيير بالنسبة لكل نتيجة تتحقق بما في ذلك تحليل للمخاطر والقيمة المضافة من خلال مختَلَف أنواع الشراكات. وأعربت عن الارتياح بالنسبة للتوجيه الاستراتيجي المركَّز المتبع إزاء ''الدائرة المركزية''. كما أكّدت على ضرورة مراعاة الخطة الاستراتيجية الجديدة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات فيما شدّدت على الحاجة إلى تعزيز البرمجة المشتركة وعلى الشراكات المتآزرة مع الوكالات الشقيقة والقطاع الخاص.

٧٥ - ومن جانبها أكّدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الحاجة لاستمرار وجود صندوق الأمم المتحدة للسكان في أقل البلدان نمواً. وذكرت أن التزام الصندوق بالحفاظ على الموارد البشرية والتقنية والمالية في منطقتها ينبغي أن ينعكس في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وفيما يتصل بالنموذج الجديد للأعمال التي تولاها صندوق الأمم المتحدة للسكان طلبت معلومات بشأن الآثار المترتبة عليه ومدى تأثيره على بلدان البرنامج. ولاحظت أن مسألتيْ الهجرة الدولية والشيوخة كانتا تتسقان مع مبدأ ''الدائرة المركزية'' في الخطة الاستراتيجية ولكن لم يرد لهما ذكر في مشروع الخطة الاستراتيجية.

٧٦ - وسلّمت بعض الوفود بما قام به الصندوق من تعزيز للإدارة الداخلية وزيادة جودة وفعالية البرامج، معربة عن الارتياح إذ تلاحِظ تطبيق عملية المراجعة الحسابية بغير قيود. وأعربت أيضاً عن الأمل في أن يُنتِج الصندوق تحليلاً للأثر الناجم عن نموذجه الجديد في مجال الأعمال التجارية ونظام تخصيص الموارد على بلدان البرنامج بما يتيح للدول الأعضاء أن تفهم الآثار المترتبة على الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأعربت بعض الوفود عن القلق فيما يتصل بالمسائل والمخاطر المتعلقة بالبرنامج العالمي والإقليمي وأشارت إلى الحاجة لزيادة الرقابة التي يمارسها المجلس التنفيذي.

٧٧ - وقد وجّه المدير التنفيذي شكره إلى أعضاء المجلس التنفيذي على مساندتهم، ونوّه بأن المنظمة تقف عند منعطف في مسيرتها مؤكّداً على أن الصندوق لا يزال يعوِّل على دعم الدول الأعضاء من أجل المضي قُدماً بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يتخذ من البشر محوراً في مضمار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكّد على الحاجة لدعم التقدُّم نحو تحقيق الغايتين ٤ و ٥ من الغايات الإنمائية للألفية. كما شكر المجلس على استجابته القيّمة فيما يتصل بوضع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ وذكر أن الصندوق سوف يعمل مع الدول الأعضاء فيما يتصل بنظام تخصيص الموارد وانطلاقة خطة الأعمال التجارية. ولاحظ كذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما برح يعمل على معالجة القضايا التي تمت إثارتها بشأن البرنامج العالمي والإقليمي، موضحا التحسينات التي تمت في حوكمة البرنامج المذكور. وأكّد للمجلس أن الصندوق سيعمل على تعزيز عنصر المساءلة. ثم وجّه الشكر إلى أعضاء المجلس على مشاركتهم في وضع الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧ مؤكّداً على التزام الصندوق بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وأكّد كذلك على التزام الصندوق باتباع النهج المستند إلى حقوق الإنسان إزاء عمليات البرمجة. كما طمأن المجلس على استمرار التزام الصندوق بالعمل في مجالات من قبيل الاستجابة الإنسانية وإنصاف الجنسين والعنف المرتكب على أساس جنساني والأشخاص من ذوي الإعاقات، فضلاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب كذلك عن تقديره لما حظي به صندوق الأمم المتحدة للسكان من اعتراف بدوره القيادي في مجال ”وحدة الأداء“، إضافة إلى جهود الصندوق في تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. ولاحظ أن الصندوق يتواصل مع الدول الأعضاء على مستويات شتّى مع إعرابه عن التقدير لتفاعلها مع الصندوق ولإسدائها المشورة والدعم إليه. وخلص إلى توجيه الشكر إلى الرئيس والدول الأعضاء ثم إلى زملائه العاملين في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣-١٩: تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٢: التحليل التجميعي للتقدّم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣.

حادي عشر - التزامات التمويل المقدَّم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٩ - عرضت مديرة شعبة المعلومات والعلاقات الخارجية التقرير المتعلّق بالمساهمات المقدّمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2013/4). وقدّمت إحاطة مستكملة للبيانات المالية الواردة في التقرير، ولاحظت أن الإسقاط الإجمالي للإيرادات المتأتية من الاشتراكات لعام

٢٠١٣ بالنسبة للموارد العادية والتمويل المشترك بلغ ٩٨٦ مليون دولار (٤٧٠ مليون دولار للموارد العادية و ٥١٦ مليون دولار لموارد التمويل المشترك). وفي معرض سرد التفاصيل الإضافية بشأن الموارد العادية وموارد التمويل المشترك أكّدت على ما بذله الصندوق من جهود لتنويع وتوسيع قاعدة المانحين للصندوق.

٨٠ - وتدخّل في هذا السياق وفد واحد فقط معرباً عن الارتياح لملاحظة الارتفاع التاريخي في الإيرادات الإجمالية للصندوق. إلاّ أن الوفد أعرب أيضاً عن الانشغال بشأن تزايد الاختلال بين الموارد العادية وموارد التمويل المشترك، ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلن وفد الصين أن حكومته سوف تساهم في عام ٢٠١٣ بمبلغ ١,٢ مليون دولار لصالح الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (وهي زيادة بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار على مساهمتها في عام ٢٠١٢).

٨١ - وشكَر المدير التنفيذي الصين وجميع الدول الأعضاء على مساهماتها، ولاحظ أن صندوق السكان يعتمد تماماً على التبرعات. وأكّد للمجلس التنفيذي أن صندوق السكان سوف يفيد من الموارد بطريقة تجمع بين المساءلة والمسؤولية. كما شكر رئيس فرع تعبئة الموارد وفريقه على ما بذلوه من جهود في تعبئة الموارد. أما مديرة شعبة المعلومات والعلاقات الخارجية فقد شكرت جميع المانحين على دعمهم التقني والسياسي والمالي.

٨٢ - واتّخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٢٠: تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ والسنوات المقبلة.

ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٨٣ - طرحت نائب المدير التنفيذي (البرنامج) نظرة استهلالية عامة عرضت فيها مشروع وثائق البرنامج القطري لكل من بنن، توغو، كوبا، الكونغو، مصر، النيجر، ونيجيريا؛ بالإضافة إلى مشروع وثائق البرنامج القطري المشترك بالنسبة إلى بوتان ورواندا وتمديدات البرامج بالنسبة إلى كل من أفغانستان، أنغولا، باراغواي، تونس، تيمور - ليشتي، جنوب السودان، غينيا - بيساو، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوت ديفوار، كينيا، مالي، ومدغشقر. وأحاطت المجلس التنفيذي علماً بأن مشروع وثائق البرنامج القطري لفلسطين تم سحبه لأسباب تقنية وسوف يقدَّم إلى المجلس في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣. وبعد ذلك أسهب فيما يتصل بالبرامج المتعلقة بالمناطق ذات الصلة كل من القائم بعمل مدير المكتب الإقليمي لشرق وجنوبي أفريقيا، ومدير المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا،

ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، ونائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٨٤ - وقد أعرب العديد من الوفود عن الارتياح إزاء ملاحظة أن البرامج تم وضعها في تشاور وثيق مع الحكومات والأطراف المعنية ذات الصلة، وأنها جاءت متوافقة إلى حدٍ كبير مع الخطط والأولويات الوطنية. كما أعربت عن تقديرها لما قدّمه صندوق الأمم المتحدة للسكان من دعم، وما هيأه من سُبل الشراكة في هذا المجال. وغطّت الوفود نطاقاً واسعاً من القضايا في تعليقاتها على البرامج المختلفة بما في ذلك الحاجة إلى الحدّ من وفيات الأمّهات، والتصدّي لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، ودعم التركيز على تنظيم الأسرة بما في ذلك معالجة مسألة مخزونات السلع ذات الصلة، وتعزيز التآزر والتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية، وبناء القدرات اللازمة لجمع وتحليل البيانات ومعالجة مسألة الإصابة بناسور الولادة وحالات الزواج المبكّر وإيلاء المزيد من التركيز على مساواة الجنسين ومنع ارتكاب العنف على أساس جنساني.

٨٥ - ثم قدمت الوفود التالية شكرها إلى المجلس التنفيذي على ما أولاه من نظر في تمديدات برامجها كما شكرت صندوق الأمم المتحدة للسكان على ما قدمه من دعم: بنن، بوتان، توغو، تيمور - ليشتي، كوبا، الكونغو، كينيا، مصر، النيجر، ونيجيريا.

٨٦ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً بمشروع وثائق البرنامج القطري لكل من: بنن، توغو، كوبا، الكونغو، النيجر، ونيجيريا، ومشروع البرامج القطرية لبوتان والتعليقات الواردة عليها. وسوف يتولّى صندوق السكان إبلاغ التعليقات إلى البلدان ذات الصلة من أجل مراعاتها لدى إنجاز البرامج على نحو ما يقضي به القرار ٣٦/٢٠٠٦. وعلى أساس استثنائي، وطبقاً للقرارين ١٧/٢٠١٢ و ٦/٢٠١٣ على التوالي، وافق المجلس على برنامجيْ رواندا ومصر، كما وافق المجلس على تمديدات البرامج لكل من: تونس، جنوب السودان، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، مالي، ومدغشقر، وأحاط علماً بتمديدات البرامج لكل من: أفغانستان، أنغولا، كينيا، باراغواي، تيمور - ليشتي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٨٧ - ثم وجهت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) والمديرون الإقليميون والقائم بعمل ونائب المدير الإقليمي شكرهم إلى المجلس التنفيذي الشكر على ما قدّمه من دعم.

ثالث عشر – التقييم

٨٨ – عرض المدير التنفيذي سياسة التقييم المنقّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2013/5). وفيما أعاد التأكيد على التزامه الشخصي باعتباره داعية للتقييم على مستوى الصندوق، فقد أكّد المدير التنفيذي على أن المساءلة ما برحت تشكّل أولوية عليا سواءً بالنسبة له أو بالنسبة للمنظمة.

٨٩ – وتكلّم وفد عن نفسه، وأيضاً باسم ١٧ من الوفود الأخرى، فأدلى ببيان مشترك أكدّ فيه الدعم القوي لسياسة التقييم المنقّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما قدمت وفود أخرى تدخّلات من جانبها فأشادت بالصندوق على إنجازه الحافل. كما شكرت المدير التنفيذي وكبار المديرين على المشاركة الاستشارية الصريحة والشفّافة مع المجلس التنفيذي في وضع سياسة التقييم المنقّحة لصندوق السكان، وأكّدت على أن السياسة المنقّحة سوف تتيح للصندوق تحقيق نتائج إنمائية أفضل على صعيد الميدان، ومن ثم فالأمر الجوهري هو التعلُّم المؤسسي وتوسيع إطار المساءلة واتخاذ القرارات على أساس القرائن. وأعربت الوفود عن الترحيب بأمور شتّى منها إنشاء مكتب مستقل للتقييم يكون مسؤولاً بشكل مباشر أمام المجلس التنفيذي، فضلاً عن توفير الموارد الكافية لمهمة التقييم وتوضيح رسم الأدوار والمسؤوليات فيما بين الأطراف المعنية المختلفة، والتمييز بين التقييم والمهام الأخرى مثل الرصد والمراجعة الحسابية ومراعاة وتنفيذ قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة للتقييم، وإسناد دور معزّز للمجلس فيما يتصل بنتائج التقييم، والتزام المدير التنفيذي بتبنّي ثقافة تقييم على صعيد صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلّقت الوفود كذلك على جوانب متنوّعة أخرى بما في ذلك اختيار رئيس مكتب التقييم الجديد، وأدوار ومسؤوليات المستشارين الإقليميين والمكاتب الإقليمية فيما يتصل بالتقييم على النحو المنصوص عليه في سياسة التقييم المنقّحة، إضافة إلى أهمية الشفافية وتقاسم المعارف وضرورة أن يتخذ صندوق السكان ترتيبات انتقالية لدى تنفيذه السياسة المذكورة أعلاه.

٩٠ – ولاحظت الوفود أن سياسة التقييم المنقّحة تُرسي حجر الأساس لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ولاحظت أيضاً أن الوثائق المهمة الأربع سيجري تقديمها بانتظام إلى المجلس التنفيذي في سياق منطقي: (أ) التقرير السنوي لمكتب التقييم بشأن مهمة التقييم؛ (ب) التقرير السنوي للمدير التنفيذي الذي يحوي جزءاً يتعلق بالتقييم؛ (ج) خطة التقييم المميزنة كل سنتين؛ (د) الميزانية المتكاملة بما في ذلك ميزانية الإدارة لمكتب التقييم. ونوّهت الوفود بالتزام الصندوق بتدعيم نوعية التقييم

على المستويين الإقليمي والقطري. وفي معرض التأكيد بأنه لا ينبغي لصندوق السكان أن يحيد قَطّ عن تحقيق النتائج، فقد أكّدت الوفود على ضرورة أن يسهم التقييم في تحسين عمليات التعلُّم واكتساب المعرفة من أجل تحقيق النتائج المستهدفة. وأكّدت كذلك على ضرورة أن تكون مهمة التقييم مستقلة ومفيدة وشفّافة فيما لاحظت أنه بالنسبة للاستعراض التالي المُزمَع إجراؤه، ينبغي استعراض مضمون السياسة المنقّحة وتنفيذها على السواء. ثم أعربت عن تقديرها للأعمال التي يقوم بها فرع التقييم وللقيمة الممتازة التي تلقّاها المجلس في هذا الشأن.

٩١ - وقد وجّه المدير التنفيذي الشكر إلى الدول الأعضاء على مشاركتها البنّاءة، مُعرِباً كذلك عن التقدير لأعمال الزملاء في صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتصل بإعداد سياسة التقييم المنقّحة مؤكّداً على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يفيد من التقييم من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدّمة إلى النساء والرجال والشباب على السواء.

٩٢ - واتّخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٢١: خطة التقييم المنقّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء المتعلّق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابع عشر - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

٩٣ - قدّم المدير التنفيذي التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ (DP/OPS/2013/2) والخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/OPS/2013/3). ثم طرح نظرة عامة على النتائج المالية والتشغيلية مشدّداً على ما طرأ من زيادات على خدمات التنفيذ وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل وفي الدول المتضررة من جرّاء النزاعات. وفي معرض التأكيد على انطلاقة المنظمة نحو تحقيق الامتياز، سلّط الأضواء على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أصبح المنظمة الأولى في العالم التي حصلت على أرفع أربع شهادات في مجال المشاريع الإدارية. وفيما يتصل بالخطة الاستراتيجية سلّط الأضواء على المضيّ قدماً نحو تحقيق هدف الاستدامة ودعم القدرات الوطنية والتركيز على مجالات خبرة المكتب: إدارة المشاريع المستدامة والهياكل الأساسية المستدامة والمشتريات المستدامة. وفي هذا الخصوص أكّد على أنه من خلال الزيادة المقترحة في التركيز على استخدام النُظم الوطنية، فربما يعمد المكتب في المستقبل إلى إدارة أحجام أصغر من الأموال من خلال خدمات التنفيذ، فيما يعمل على توسيع نطاق دوره الاستشاري للحكومات في المجالات التي يركزّ

عليها. واختتم بإعادة التأكيد على الالتزام إزاء خدمات التنفيذ التي تؤدي إلى نتائج إيجابية في إطار التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة.

٩٤ - وقد أشادت الوفود بالنتائج التي تحقّقت في عام ٢٠١٢ وخاصة في أعقاب استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الحالية. وشجّعت مكتب خدمات المشاريع على مواصلة توسيع الأعمال التي يقوم بها في أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من جرّاء النزاعات مع دعم تحليله للأثر الجنساني والضمانات البيئية واتبّاع منظور يقوم على أساس الحقوق في إدارة المشاريع. ثم طلبت موافاتها بمعلومات بشأن المنهجية الجديدة المستخدمة لحساب الاحتياطي التشغيلي للمكتب والخطط المتصلة باستشارة الدول الأعضاء في هذا المضمار والعزم على زيادة معدّل استرداد التكاليف لدى تقديم الخدمات الاستشارية.

٩٥ - كما رحَّبت الوفود بالإطار الشامل وبمحور تركيز الخطة الجديدة واقترحت أن ينصبّ مزيد من تركيز القدرات الوطنية على أمور شتّى من بينها: (أ) التأهب والصمود إزاء الكوارث الطبيعية بما في ذلك تحسين إعادة البناء؛ (ب) شراء اللوازم الطبية لزيادة نوعية الخدمات الصحية ومدى إتاحتها ومهاودة أسعارها؛ (ج) استخدام المعايير البيئية الجديدة؛ (د) خلق الظروف التي تتيح للبلدان النامية المشاركة في نظام الأمم المتحدة للشراء على أسس منصفة.

٩٦ - وأكّدت الوفود على أن الاتجاه الراهن الذي ما زال بعيداً عن قاعدة الشراء المشترك في منظومة الأمم المتحدة هو اتجاه ينقصه الكفاءة ويحفل بالمتاعب. كما شدّدت على أهمية النهوض بولاية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بالنسبة للمواءمة واتباع نُهُج مشتركة في الممارسات التجارية، مع التأكيد من جديد على أن الشراء المشترك يتيح وفورات في التكاليف وزيادة في المكاسب. وحثت مكتب خدمات المشاريع على استخدام خبرته في هذا المجال. كما طلبت المزيد من المعلومات في هذا الخصوص مع التأكيد على النطاق الواسع المتاح أمام المكتب في مجال الدعم الذي يقدمه للجهود المشتركة بين الوكالات.

٩٧ - وأكّد المدير التنفيذي من جديد التزامه بالتواصل مع الشركاء لصالح تفعيل الممارسات المستدامة في عمليات الشراء المشترك، وأبدى ملاحظته بشأن الخطوات المتخذة لاستعراض أفضل الممارسات فيما يتصل بالمواءمة بين الممارسات التجارية. أمّا نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقدّم نظرة عامة على سياسة التسعير الجديدة، ورحّب بتلقيّ التوجيه من جانب الدول الأعضاء بشأن مواءمة عمليات الشراء المشترك والممارسات التجارية، كما شدّد على أن أي استثمار كبير يتاح من زيادة

الاحتياجات التشغيلية على الاحتياجات سيتم استخدامه بالتشاور مع المجلس التنفيذي. وفي الختام رحّب المدير التنفيذي بإجراء مشاورات مع المجلس بشأن اقتراح مشروع الميزانية للسنتين القادمتين.

٩٨ - واتّخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٢٢: التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمقرر ٢٠١٣/٢٣: الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٠١٤/٢٠١٧.

الجزء المشتَرَك

خامس عشر – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

٩٩ - قدَّم كلّ من مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير شعبة خدمات الرقابة الداخلية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما يدخل ضمن اختصاصه من التقارير السنوية (DP/2013/35؛ DP/FPA/2013/6؛ و DP/OPS/2013/4). وتم ذلك أيضاً بحضور كل من رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٠ - كما قدّم كل من مساعد المدير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدير مكتب الإدارة ونائب المدير التنفيذي، (الإدارة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما يدخل ضمن اختصاصه من استجابات على مستوى الإدارة في المنظمات الثلاث.

١٠١ - وقد أثنت الوفود على الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الثلاث، ورحّبت بالتقارير المقدَّمة بما في ذلك تقارير اللجان الاستشارية لمراجعة الحسابات. وأشادت كذلك بتنفيذ السياسة المتعلقة بتقارير الكشف العلني عن المراجعة الداخلية للحسابات. وطلبت الوفود معلومات عن الاستراتيجيات المتبع تنفيذها على صعيد المنظمة المعنية فيما يتعلق بمعالجة مسائل المشتريات ورصد المشاريع وأوجه الضعف في إدارة الأصول ونطاق مبادرة دعم المكاتب القطرية. كما أكّدت الوفود على الحاجة لأن تطرح المنظمات سنوياً بيانات متسقة بشأن الادّعاءات والتحقيقات والنتائج بما يتيح للدول الأعضاء متابعة ما يتم إحرازه من تقدُّم. وطلبت كذلك إدراج تصنيفات المراجعة الحسابية بالنسبة لكل تقرير للمراجعة كي يحدِّد بوضوح ما هي المراجعات التي كشفت عن تحقيق نتائج ضعيفة. ونوَّهت الوفود بقيمة

المراجعات الحسابية المشتركة وشجّعت مثل هذا التعاون. وفي معرض الإشارة إلى تقرير ٢٠١١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التدابير التأديبية المتخذة لمواجهة حالات التدليس والفساد وغير ذلك من سوء السلوك طلبت إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إعداد تقارير مماثلة.

١٠٢ - وفيما يتصل بالبرنامج الإنمائي أعربت الوفود عن القلق إزاء قصور الموارد اللازمة للوفاء بالولاية المتوسّعة لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وإزاء العدد المتزايد من شكاوى الأخلاقيات. وحثّت على تحسين عمليات الرصد واتّباع اليقظة الواجبة في التعامل مع الأموال المقدمّة. كما لاحظت العدد الكبير من حالات التحقيقات التي لا تزال بانتظار البت فيها برغم ما توافر من عدد إضافي من الموظفين في عام ٢٠١٢. وطلبت أن تؤدّي الاستراتيجيات المتبعة إلى تقليل حجم القضايا. كما حثّت الوفود البرنامج الإنمائي على التصدّي لأوّجه الضعف في إدارة المشاريع والمشتريات وخاصة بطء تنفيذ التوصيات المرتبطة بعمليات الشراء. وفي هذا الخصوص أكّدت الوفود على أن ضمان الامتثال إزاء إطار قوي للمساءلة من شأنه أن يتطلّب إجراء تغييرات رئيسية في ممارسات وسلوكيات الإدارة. وفيما يتصل بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات اقترحت الوفود أن تشمل التقارير السنوية مستقبلاً قضايا الأولوية ومجالات التحسين والممارسات الإدارية التي توضِّح أولويات المراجعة الحسابية التي تستند إليها المخاطر الحالية والناشئة. وتساءلت الوفود عن أسباب عدم طرح أي تقرير سنوي في عام ٢٠١٢ يتعلق بالتدابير التأديبية التي تم اتخاذها ردّاً على حالات الغش والفساد وغير ذلك من سوء السلوك وطلبت إعداد مثل هذا التقرير في المستقبل.

١٠٣ - وفيما يتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان أثنت الوفود على شعبة الرقابة الداخلية بفضل ما قامت به من تدعيم إجراءات الرقابة وممارساتها. وأعربت عن الارتياح لأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات نوّهت بما طرأ من تحسينات ملموسة في هذا المضمار في عام ٢٠١٢. ولاحظت الوفود عدم اكتمال برنامج المراجعة الحسابية مع نهاية عام ٢٠١٢ ومستوى الشواغر البالغ ٢١ في المائة في عام ٢٠١٢ مقابل نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١١. وارتأت أن من الأهمية بمكان أن يتاح لشعبة خدمات المراقبة الموارد اللازمة بما يضمن تغطية كافية لعمليات الرقابة، فيما أعربت عن تقديرها للأعمال المضطلع بها تنفيذاً لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات. وحثت صندوق السكان على متابعة تنفيذ التوصيات المعلّقة في موعد مناسب. ثم تساءلت الوفود عن تناقص عدد القضايا التي وردت في عام ٢٠١٢ مقابل نظيرتها لعام ٢٠١١ وعن الأسباب التي دفعت إلى اعتبار قضية واحدة منها كافية لاتخاذ إجراءات بفرض جزاءات. وشجّعت الإدارة، على أن تعمل بمساعدة شعبة خدمات الرقابة

على تعزيز الجهود المبذولة لردع وقوع حالات الغش. وطرحت تساؤلات بشأن استرداد الأموال الضائعة. وأُعرب كذلك عن الانشغال بخصوص القضايا التي تمت إثارتها خلال مراجعة البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتطلّعت الوفود إلى تلقي تفسير لأوجه الضعف المحدّدة في تصميم البرنامج وفي عناصر الحوكمة والإدارة والتنفيذ وفي عملية تخصيص الموارد. كما أعربت الوفود عن اهتمامها بالتواصل مع الإدارة في معالجة هذه القضايا.

١٠٤ - وفيما يتعلّق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رحّبت الوفود بالإشارة الواضحة إلى حجم التقارير التي تم تصنيفها على أنها ''مُرضية'' أو ''مُرضية جزئياً'' أو ''غير مُرضية''. وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يطبقّا نفس الشيء على تقارير المراجعة الحسابية المتعلقة بكل منهما في المستقبل. كما أعربت عن الترحيب بملاحظات نائب المدير التنفيذي بشأن الحاجة إلى اتباع نهج استباقي واستخدام أدوات البرمجيات التي تتصدّى للتعامل مع النشاط المشبوه، إضافة إلى نشر التوعية بين صفوف الموظفين بشأن إدارة المخاطر وحالات الغش.

١٠٥ - وطرح المدير المعاون للبرنامج الإنمائي، مدير مكتب الإدارة نظرة عامة على المبادرات المتخذة لتحسين إدارة المخاطر والتصدّي لأوجه الضعف في رصد المشاريع وفي إدارة وقدرات المشتريات. أما مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي فأكّد على الحاجة إلى موارد إضافية، وتكلّم تفصيلاً عن تصنيفات مراتب المراجعة الحسابية وتقويم حالات الغش في البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٢. وأكّدت نائب المدير التنفيذي (الإدارة) في صندوق الأمم المتحدة للسكان للمجلس التنفيذي أن الصندوق ما برح يعمل جاهداً على التصدّي للقضايا المثارة بصدد المراجعة الحسابية للبرنامج العالمي والإقليمي. وفضلاً عن ذلك، فإن صندوق السكان يعمل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن إدارة المخاطر وهو يستثمر إمكاناته في نظم الكشف عن حالات الغش. ولسوف تُوافّى الوفود بالتعميم المتصل بالتدابير التأديبية، الذي سيتاح مستقبلاً على أساس منتظم. وأكّدت من جديد على أن الأمر ينطوي على اتخاذ تدابير عديدة لتحسين المشتريات ورصد المشاريع. ولاحظت مديرة شُعبة خدمات الرقابة في صندوق السكان أنه من بين المراجعات الحسابية العشر المعلّقة مع نهاية السنة، فقد صدَّرت مشاريع خمسة تقارير منها فيما لا تزال الخمسة المتبقية قيد الصياغة. وذكرت أن التناقص في حالات التحقيقات من ٤٨ إلى ٤٢ حالة لم يكن شيئاً مذكوراً وأنه في حالة منها ارتأت الإدارة أن القرائن لا تكفي لتطبيق جزاءات. أما نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فسلّط الأضواء على الإجراءات التي تتبعها المنظمة في رصد المشاريع.

١٠٦ - وقد أتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٢٤: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة لعام ٢٠١٢.

سادس عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٧ - قام كل من مدير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار بمكتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومسؤول الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعرض التقارير السنوية، كل بالنسبة إلى مكتب الأخلاقيات الذي يتبعه (DP/2013/36؛ DP/FPA/2013/2؛ و DP/OPS/2013/5).

١٠٨ - كما عرض استجابات الإدارة كل من المدير المعاون، مدير مكتب الإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذي (الإدارة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان ثم المستشار القانوني العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نيابة عن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٠٩ - وقد أثنت الوفود على التقدُّم المحرز من حيث التأكيد على جانب الأخلاقيات في جميع المنظمات الثلاث وسلَّطت الأضواء على الدور الجوهري الذي تضطلع به مكاتب الأخلاقيات في حماية الموظفين من الانتقام لدى إبلاغهم عن سوء السلوك في المنظمات التي يتبعونها. وشجعت كبار المديرين على تهيئة الموارد الضرورية للنهوض بمهمة الأخلاقيات. وأكّدت الوفود من جديد طلبها معلومات عن أسلوب كل منظمة في الاستجابة إزاء تضارب المصالِح الحقيقي أو المفترَض، وليس مجرد الإفصاح المالي، على أن يتم مستقبلاً إدراج بيان في التقارير السنوية عن مناخ الأخلاقيات السائد في المنظمة المعنية بما في ذلك إدراج تقييمات بشأن أوجه القوة ومكامن الضعف وترتيب الأولويات.

١١٠ - وفيما يتعلّق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حثّت الوفود كبار المديرين على مواصلة العمل مع مكتب الأخلاقيات للتصدّي للسلبيات الحاصلة في مجال التوظيف مع التركيز على ضرورة أن ينهض المكتب بمهمته بكل فعالية. ومع التسليم بامتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة أفضل لقاعدة الكشف المالي العلني وتبسيط عملية تقديم الشكاوى ذات الصلة، فقد أعربت الوفود عن الانشغال بشأن توقيت هذه العملية وطلبت مزيداً من المعلومات في هذا المجال. كما طلبت إيضاحاً بشأن التعديل الذي طرأ على سياسات

العلاقات الأسرية وكذلك بشأن الكشف المبكّر عن حالات تضارب المصالح في مجال التوظيف وخاصة عندما يتم العمل به، وعن أسلوب التعامل مع طالبي الوظائف الذين ينطوي أمرهم على حالات تضارب في المصالح سواء كانت حقيقية أو محتملة الحدوث.

١١١ - وفيما يتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان طلبت الوفود معلومات عن أسلوب تعامل الصندوق مع حالات تضارب المصالح.

١١٢ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تساءلت الوفود عن إمكانية وأسلوب استخدام مكتب خدمات المشاريع عملية الكشف العلني المبكّر عن تضارب المصالح خلال ممارسة التوظيف التي يتّبعها.

١١٣ - وفي معرض الإجابة عن التساؤلات المتصلة بحالات تضارب المصالح، أوضح مستشار مكتب الأخلاقيات بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه من واقع ٩٠ استفساراً وردت من الموظفين فقد جاء معظمها متصلاً بالمشاركة في أنشطة خارجية. ومن ثم فقد أصدر مكتب الأخلاقيات التوجيه اللازم في هذا الصدد. وفي إشارة محدّدة إلى مسألة الكشف عن حالات التضارب المحتملة في المصالح خلال عملية التوظيف، أوضح مستشار الأخلاقيات أن نموذج التوظيف عبر الخط الإلكتروني المباشر في صندوق الأمم المتحدة للسكان يشمل أسئلة تتصل بالكشف المبكّر عن حالات تضارب المصالح. أما المدير المعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدير مكتب الإدارة فأكّد من جديد على الالتزام بتحسين مناخ الأخلاقيات في جميع مجالات المنظمة يستوي في ذلك الموظفون والمهام المضطلع بها في مجال الشراء بصورة خاصة. ثم سلَّط الأضواء على الجهود المبذولة في هذا الصدد مع البائعين المتعاملين مع البرنامج الإنمائي. وتكلَّم مدير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي عن دِقّة توقيت تقديم الشكاوى في عام ٢٠١٢ وعن مواءمة سياسة العلاقات الأسرية مع سياسات الأمم المتحدة، وعن الكشف المبكّر عن حالات تضارب المصالح قبل البتّ في عملية التوظيف، وعن التدابير المتخذة رداً على مشاركة الموظفين في الأنشطة الخارجية أو في حالات تضارب المصالح. أما المستشار القانوني العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقد أسهب في الحديث عن الأخذ بأسلوب الكشف المبكّر عن حالات تضارب المصالح في عمليات التوظيف مؤكّداً من جديد تركيز المكتب على عنصر الأخلاقيات وخاصة على مستوى الميدان وفي عمليات تقديم التقارير مستقبلاً.

١١٤ - واتّخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٢٥: تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سابع عشر – الزيارات الميدانية

١١٥- عرض المقرِّر تقرير الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تيمور – ليشتي (DP/FP-OPS/2013/CRP.1). وأعرب عن التقدير لحكومة تيمور – ليشتي على استضافة البعثة التي كان يقودها رئيس المجلس وقتئذ. ووجّه الشكر إلى موظفي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع وإلى موظفي مكتب المنسّق المقيم على تنظيم برنامج شامل وجيد الإعداد. وشدّد المقرِّر على شعور الارتياح الذي ساور وفد المجلس التنفيذي إذ لاحظ أن الحكومة كانت تتعامل مع وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تيمور – ليشتي على أنه الوضع الصحيح. وتطرق إلى الإعراب عن الدعم لأعمال البرنامج الإنمائي والصندوق ومكتب خدمات المشاريع. وذكر أن وفد المجلس التنفيذي طرح عدداً من التوصيات على نحو ما ورد في التقرير. ومن جانبه شكر وفد تيمور – ليشتي منظمات الأمم المتحدة عن النتائج التي تحققت على الأرض وعن المساهمة في إقرار السلام من خلال بناء القدرات والقضاء على الفقر.

١١٦ – وعَرض المقرر تقرير البعثة الميدانية المشتركة بين المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2013/CRP.1). ثم وجّه الشكر إلى حكومة وشعب ميانمار على حُسن الضيافة وإلى موظفي تلك المنظمات العاملين في مكاتبها الإقليمية في بانكوك تايلند وفي المكاتب القطرية في ميانمار. وشدد على أهمية زيارة المكاتب الإقليمية في بانكوك قبل الوصول إلى ميانمار. وعرض المقرر للدروس المستفادة، فضلاً عن النتائج الرئيسية والتوصيات على نحو ما ورد في التقرير. ولوحظ أن فريق الأمم المتحدة القطري كان يصدر عن التزام عميق إزاء بناء حوار متزايد من حيث الإيجابية والمرونة مع الحكومة على الأصعدة كافة، وأنه يؤازر البلد خلال مرحلة فاصلة من التحول. وقد وجه وفد ميانمار شكره إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج على ما قدمته البعثة الميدانية المشتركة وإلى منظمات الأمم المتحدة على دعمها للبلد فيما شدّد على الحاجة إلى التنمية الاقتصادية.

١١٧ – وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الزيارة الميدانية إلى تيمور – ليشتي وتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى ميانمار.

ثامن عشر – مسائل أخرى

المشاورات غير الرسمية

١١٨ - عُقدَت المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) مشاورة غير رسمية بشأن تقديرات ميزانية فترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) مشاورة غير رسمية بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ ومشروع الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ج) مشاورة غير رسمية بشأن الخطوات المتخذة والموعد المطلوب لإعداد الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مساواة الجنسين؛

(د) مشاورة غير رسمية بشأن مشروع الإطار الاستراتيجي لمتطوّعي الأمم المتحدة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(هـ) مشاورة غير رسمية بشأن الاستعراض التجميعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطة الاستراتيجية والتقرير السنوي لمدير البرنامج؛

(و) مشاورة غير رسمية بشأن الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.